

قياس اثر التغيرات في عرض النقد على ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

أ. د أحمد شهاب الحمداني

أ. د رفاه شهاب الحمداني

الباحث عبد القادر نايف

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر التغيرات في عرض النقد على ميزان المدفوعات العراقي، وقد استخدمت المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج بالاعتماد على برنامج Eviews في التحليل، في ضوء بيانات البنك المركزي العراقي (٢٠٠٥-٢٠١٥) كما تم الاعتماد على اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS تم تقدير المعادلة وظهرت النتائج بأن قيمة R^2 قد بلغت (٢٣,٩) وهذا يدل على ان المتغير المستقل (عرض النقد) يفسر التغيرات في ميزان المدفوعات (المتغير التابع) بنسبة (٢٣,٩%)، وعندما يتغير عرض النقد بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات العراقي بمقدار المعلمة (٠,٢١١-) واوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين عرض النقد في العراق وتحقيق النمو في القطاع الحقيقي من خلال تنويع القاعدة الانتاجية في البلد.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، عرض النقد.

Measuring the Effect of changes in the money supply on the Iraqi balance of payments for the period 2005-2015

Prof. Dr. Ahmed S. Al Hamdani Prof. Dr. Rafah S. Al Hamdani

Researcher Abdul Qader Nayyef

Abstract

The paper deals with measuring the changing effects in money of supply on balance of payments in Iraq. It also applies the descriptive approach and the economic measurements in order to reformat the sample via dependence on program of Eviews for analysis, in the light of the data base of central bank of Iraq during (2005-2015). Also we rely on the testing of Dickey-Fuller and (ADF) and Philips Perron (PP) in order to know the stationery of variable.

Through the use of Ordinary Least Square method (OLS), we estimated the equation. The results presented showed that the value of R^2 was (23.9) and that presented cash has in one unit as the final BOT will be changed by (-0.211).

The study concludes to making balance between money of supply to gain the development in real sectors through the distribution of final product in country.

Keywords: balance of payments, money supply.

المقدمة

يعد ميزان المدفوعات احد المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المتبادل مع متغيرات الاقتصاد الكلي، ويشير ميزان المدفوعات الى السجل الذي تنتظم فيه المعاملات الاقتصادية الدولية وبغض النظر عن حالة الميزان في العجز والفائض المتحقق فيه فانه يعكس قدرة الدولة على بناء احتياطات النقد الاجنبي، وبالتالي فان ميزان المدفوعات يستجيب للتغيرات التي تحدث في متغيرات الاقتصاد الكلي كأحد متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد. وفي ضوء ما تقدم فان هذا البحث يستهدف ايضاح العلاقة بين عرض النقد وميزان المدفوعات، وتأثير عرض النقد على حالة ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٥.

١ - منهجية البحث

١ - ١ مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في ايضاح العلاقة بين عرض النقد وميزان المدفوعات، وما هو الاثر الذي تتركه التغيرات في عرض النقد على ميزان المدفوعات في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٥.

١ - ٢ فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها عدم وجود علاقة تأثير لعرض النقد على ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٥.

١ - ٣ هدف البحث

ان هدف البحث يتحدد في قياس اثر عرض النقد على حالة ميزان المدفوعات في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٥.

٢ - الاطار النظري

١ - ٢ عرض النقد، المفهوم والاقسام

١ - ١ - ٢ المفهوم

يشكل عرض النقد الاداة الأهم التي تستخدمها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وفي سياق التعرف على مفهوم عرض النقد أو ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين بالكتلة النقدية، فقد عرف، على أنه (مجموعة وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي تكون بحوزة

الأفراد والمؤسسات والمؤسسات المختلفة^(١)، كما ويعرف على أنه (مجموعة الوحدات النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة)^(٢).

٢-١-٢ أقسام العرض النقدي

١ - عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ (الكتلة النقدية)

يعبر هذا المفهوم عن النقد للعمليات الجارية (Transaction Money) ويشمل جميع العملات الورقية والمعدنية المتداولة في تعاملات المجتمع، فضلا عن النقد الموجودة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب (Demand Deposits)^(٣).

٢ - المفهوم الواسع M٢ (السيولة المحلية)

يتضمن هذا المفهوم لعرض النقد مكونات المفهوم الضيق M١ مضافا إليها أشباه النقود والتي تعبر عن وودائع الأفراد الزمنية (الثابتة) لدى البنوك التجارية^(٤).

٣ - المفهوم الأوسع M٣

يشمل بالإضافة إلى المفهوم الواسع M٢ ودائع الأفراد الادخارية والاصول الاخرى عالية السيولة لدى المؤسسات غير المصرفية كشركات الاستثمار والتأمين والشركات الادخارية، وهذا المفهوم إنما يعبر عن توسع الحكومة في النشاط الاقتصادي مما تمخض عنه ظهور أشكال جديدة للسيولة ممثلة بمطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية مثل مؤسسات الادخار الاخرى.

٢-١-٣ السيولة النقدية في العراق

ان التعرض لمفهوم عرض النقد ومكوناته في الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ قيد البحث تواجه تحديات مفهوم عرض النقود والعوامل المؤثرة عليه في ظل التغيرات التي طرأت عليه، اذ لم يعد ينحصر في وسائل الدفع المعروفة والتي تستند الى العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الخاصة والزمنية وانما انتقل الى مفاهيم اوسع نسبيا ليشمل كثير من الاصول المالية الاخرى التي تتمتع ببعض خصائص النقود، ويكون العرض النقدي في العراق من الاتي:

١ - الاصدار النقدي: حيث تعد عملية الاصدار النقدي في العراق من مسؤوليات البنك المركزي وفقا لقانونه

رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ حيث جاء في المادة رقم ٣٢ الفقرة ١ من هذا القانون، للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره الحق في اصدار العملة الورقية النقدية والمعدنية لغرض تداولها في العراق، وعلى وفق هذا القانون يصبح الاصدار النقدي في العراق حكراً على البنك المركزي العراقي فقط.

٢ - الائتمان المصرفي: تساهم المصارف التجارية في تركيبة عرض النقد من خلال الائتمان، فالقروض تمثل

عملية خلق نقود الودائع، وتعد المصارف التجارية الجهة المؤهلة للقيام بتلقي الودائع ومنح القروض وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى خلق وسائل دفع اخرى تضخ في الاقتصاد الوطني.

٢-٢ ميزان المدفوعات

اهتم هذا المحور باستعراض مفهوم ميزان المدفوعات واهميته من خلال الفقرتين التاليتين:

٢-٢-١ المفهوم

تتعدد وجهات النظر والاراء بين الاقتصاديين حول تعريف ميزان المدفوعات وتكاد تتفق وجهات النظر تلك على فكرة جوهرية مفادها في ان ميزان المدفوعات ما هو الا سجل تنتظم فيه مجموعة من المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي على وفق مبدأ الانفتاح الاقتصادي.

وفي اطار التعرف على مفهوم ميزان المدفوعات فقد عرف على انه (سجل تنتظم فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية مع مثيلاتها الدولية لمدة زمنية معينة عادة سنة^(٥)). وهناك من يعرف ميزان المدفوعات على انه (سجل موجز تنتظم فيه جميع العمليات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في دولة ما، والمقيمين في دول اخرى خلال مدة زمنية معينة عادة سنة^(٦)).

٢-٢-٢ الاهمية

وفيما يتعلق باهمية ميزان المدفوعات فيمكن أجمالها بالاتي

١ - أن ميزان المدفوعات يمثل أداة تحليلية لمعرفة القدرة التنافسية للاقتصاد المعني مع العالم الخارجي ، وكذا تحديد اسعار الصرف، فضلا عن قدرة السياسة المالية والنقدية على تحقيق اهدافها من خلال التأثير المباشر وغير المباشر على حالي الفائض والعجز التي تحدث في ميزان المدفوعات، وبما ينعكس على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب.

٢ - ان المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات لطبيعة وحجم التبادلات مع العالم الخارجي توضح في اهم جوانبها مدى وطبيعة العلاقات الاقتصادية والاهمية النسبية لاهم الشركاء التجاريين للاقتصاد المعني.

٣ - يساهم ميزان المدفوعات وبالاخص في فرعه التجاري في بناء القوة الشرائية للعملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية من خلال مايعكسه من قياس الطلب على العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية، وبالتالي تحديد القيمة الفعلية للعملة الوطنية في اسواق صرف العملات.

وعلى وفق ما تقدم يمكن أن نخلص الى أن ميزان المدفوعات يشكل أحد المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية وبفروعها المالية والنقدية والتجارية معنية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي في هذا الميزان وبما ينعكس بشكل ايجابي على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي للبلد.

٢-٢-٣ المكونات

يتكون ميزان المدفوعات والذي يضم جميع المبادلات من السلع والخدمات، من عمليات مالية تتضمن حسابات اكثرها وضوحا ومنطقية الاتي:

اولا: حساب العمليات الجارية :

يضم هذا الحساب كافة المعاملات الاقتصادية من السلع والخدمات، والتي يتم تصنيفها ضمن الحسابات الدائنة والمدينة، وتتم هذه المعاملات بين مقيمين لاقتصاد ما مع مقيمين في دول اخرى وخلال مدة زمنية معينة، وتتعلق عمليات هذا الحساب بتجارة السلع والخدمات والتحويلات ويمكن تقسيمه الى^(٧):

١- ميزان التجارة المنظورة: يتكون من المعاملات الاقتصادية التي تتعلق بتجارة السلع المادية، صناعية، زراعية، تجارية والذهب غير النقدي، ويتم تقويم الصادرات والواردات ضمن هذا الحساب على أساس (FOB) كما نص على ذلك (IMF) صندوق النقد الدولي.

٢- ميزان التجارة غير المنظورة: يتكون من المعاملات الاقتصادية التي تتعلق بالمتحصلات التي جاءت نتيجة لتقديم الخدمات، ومثال ذلك خدمات مؤسسات التأمين، والخدمات السياحية ونفقات البعثات الدبلوماسية، خدمات النقل، الاتصالات.

٣- ميزان التحويلات: يطلق على هذا الميزان بالتحويلات احادية الجانب، حيث لا يتضمن مقابل، وان المعاملات التي يتضمنها هذا الحساب تشمل الهبات والمساعدات التي تقدم من قبل الافراد والحكومات للاجانب، ولا يترتب عليها اي التزامات من قبل الطرف المتلقي لها.

ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية

يتضمن هذا الحساب جميع المعاملات في الاصول والالتزامات المالية ذات الطابع الخارجي لاي اقتصاد في العالم، وبالتالي فانه يعبر عن حركات نقدية متدفقة من وإلى الخارج بغرض الاستثمار بأنواعه ويكون استثمار عام متعلق بمعاملات الحكومة ومؤسساتها واستثمار خاص يتعلق بمعاملات الافراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

كما تجدر الإشارة الى ان هذا الحساب يتضمن معاملات رأسمالية طويلة الاجل مثل الاستثمارات المباشرة والقروض واستثمار المحافظ المالية وغيرها من المعاملات الرأسمالية طويلة الاجل. اما المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل فإنها تتمتع بدرجة عالية من السيولة فتضم كل ما هو نقود او قريبة منها كالأوراق المالية التي يكون اجل استحقاقها اقل من سنة.

ثالثاً: حساب عمليات التسوية

١- السهو والخطأ: يعبر عنه بصافي السهو والخطأ، ويشير الى العملية التي تروم الفجوة بين حساب الدائن والمدين، وبالتالي فانه يعبر عن تعويض لخطأ نتج عن المغالاة او النقص في تقدير قيمة العناصر المسجلة في حسابات الميزان^(٨).

٢- حساب صافي الاحتياطات الاجنبية: يطلق على الميزان الكلي، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال مدة الميزان وهي عادة سنة.

٢-٢-٤ علاقة عرض النقد بميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥

يرتبط ميزان المدفوعات بعلاقة عكسية مع عرض النقد حيث تؤدي الزيادة في عرض النقد بالتأثير على ميزان المدفوعات باتجاهين:

الاتجاه الاول: عندما يزداد العرض النقدي فان ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة مضاعفة في الدخل تؤدي الى ارتفاع دالة الطلب الكلي الذي يتم تلبية جزء مهم منه عن طريق الواردات مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات.

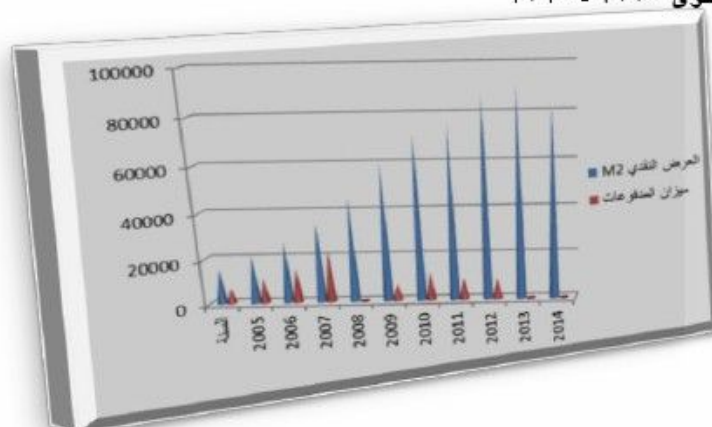
الاتجاه الثاني: عندما تؤدي زيادة عرض النقد الى انخفاض سعر الفائدة مما يدفع الى تدفقات رؤوس الاموال الى الخارج، وعدم تدفقها الى الداخل مما يؤدي الى عجز حساب رأس المال وبالتالي عجز الميزان. كما تجدر الإشارة الى ان زيادة عرض النقد اذا ادت الى انخفاض قيمة العملة وزيادة الصادرات وانخفاض الواردات فان العلاقة ستكون موجبة بين المتغيرين وهنا يتوقف ذلك على العلاقة بين اسعار الفائدة ومستوى الاسعار^(٩).

والجدول (١) يوضح ميزان المدفوعات العراقي مقابل عرض النقد للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

جدول (١)
تطور ميزان المدفوعات مقابل العرض النقدي ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ مليار دينار

السنة	العرض النقدي M2	ميزان المدفوعات
٢٠٠٥	١٤,٦٥٩	٦,٤٢٦
٢٠٠٦	٢١,٠٥٠	١٠,٨٠٦
٢٠٠٧	٢٦,٩٢٠	١٤,٧٥٦
٢٠٠٨	٣٤,٨٦٢	٢٢,٣٧٥
٢٠٠٩	٤٥,٣٥٥	-٦,٨٠٦
٢٠١٠	٦٠,٢٨٩	٧,٣٥٥
٢٠١١	٧٢,٠٦٩	١٢,١٦١
٢٠١٢	٧٥,٣٢٦	٩,٣١٢
٢٠١٣	٨٧,٥٢٧	٩,١٦٦
٢٠١٤	٩٠,٥٦٧	-١٤,١٠٣
٢٠١٥	٨٢,٤٣٩	-١٦,٠٣٤

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي ٢٠٠٥ - ٢٠١٥



شكل (١) تطور صافي رصيد ميزان المدفوعات مقابل M2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢-٤)

من الجدول (١) والشكل المناظر له نلاحظ بأن الفائض في ميزان المدفوعات شكل اتجاهها تصاعديا وخصوصا للمدة ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، حيث سجل أعلى مستوى له في العام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٢٢,٣٧٥ مليار دينار، وأن أدنى مستوى له في العام ٢٠٠٥ حيث بلغ ٦,٤٢٦ مليار دينار، ومن الجدول (١) يلاحظ بأن هذا الفائض جاء متوافقا مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ وارتفاع قيمة الصادرات النفطية مما انعكس على الزيادة في فائض الميزان قابليتها زيادة في العرض النقدي.

وفيما يتعلق بالمدة (٢٠٠٩-٢٠١٥) فإن الفائض المتحقق بدأ بالانخفاض مقابل الزيادة في العرض النقدي كما يبينه الجدول (١) وهو مؤشر على العلاقة العكسية بين عرض النقد ووضعية ميزان المدفوعات، ويرى الباحث بأن الفائض المتحقق جاء نتيجة لارتفاع اسعار الصادرات النفطية فعلى الرغم من ارتفاع قيمة العملة العراقية اتجاه الدولار الا أن مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات النفطية كانت ضعيفة ولهذا لم تتأثر كمية الطلب على النفط والتي تتحدد اصلا في الاسواق العالمية سواء من حيث الكميات او الاسعار وهو ما أدى الى تحقيق الفائض، وعلى الرغم من أن التوسع في العرض النقدي يعد مؤشرا على الاتجاه نحو التضخم في الاجل الطويل وأنخفاض الصادرات، فضلا عن هروب رؤوس الاموال الى الخارج وتحقيق العجز في ميزان المدفوعات، الا أن الحالة في العراق لم تكن كذلك، حيث أن التوسع في عرض النقد للمدة موضوع البحث رافقه أنخفاض في معدلات التضخم لأن هناك استجابة لاستيعاب الطلب الكلي المتزايد عن طريق الاستيرادات والتي لم ترتفع اسعارها في ضوء رفع قيمة العملة الوطنية مما جعل صفة الاستقرار في مستوى الاسعار تبدو واضحة من خلال معدلات التضخم المنخفضة فضلا عن ارتفاع فائض ميزان المدفوعات الا ان تلك الحالة لم تستمر ومن خلال انخفاض اسعار النفط في عام ٢٠١٤ نلاحظ كبر العجز المتحقق في ميزان المدفوعات فضلا عن بداية تآكل الكتلة النقدية في الاقتصاد.

٣- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية

٣-١ تهيئة البيانات

في هذه المرحلة سيتم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية من خلال اختباري **Perron ، Dickey-fuller** و **Philips-Perron** (١٠)، ومن ثم استخراج معاملات الارتباط الذاتي والجزئي للمتغيرات قيد البحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views ، وحسب الاتي:

٣-١-١ السيولة المحلية M٢

أ- نتائج اختبار **Philips-Perron (PP)**، **Dickey-fuller (ADF)**

بعد اجراء فحص السلسلة الزمنية لمتغير M٢ اتضح انها غير مستقرة عند المستوى وحسب الجدول الاتي:

جدول (٢): نتائج اختبار M^2 , PP, ADF

السيولة المحلية M^2								مستوى المعنوية	النوع
Philips- Perron test				Deicky- Fuller test					
الفرق الثاني		المستوى		الفرق الثاني		المستوى			
المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية	المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية		
٣,٠١٠٧٢٨	-2.9075	1.487787	-2.8622	٣,٨٥٩١٢	-2.9677	-0.80073	-2.9075	١%	مدون حد ثابت
	-1.9835		-1.9791		-1.9890		-1.9835	٥%	
٤,٩٠٤٨٩٩	-4.4613	-1.304729	-4.3260	٤,٧٧٦٦٦	-4.6405	-1.61696	-4.4613	١%	بعد ثابت
	-3.2695		-3.2195		-3.3350		-3.2695	٥%	
٥,٧٠٢٥٩٢	-5.4776	-0.546525	-5.2735	١١,١٣٢٦٩	-5.7492	-0.42122	-5.4776	١%	بعد ثابت واتجاه زمني
	-4.0815		-3.9948		-4.1961		-4.0815	٥%	

* الجدول من اعداد الباحث بالا اعتماد على نتائج التحليل الاحصائي E-Views

من بيانات الجدول (٢) يتضح ان السلسلة الزمنية غير مستقرة حسب اختبار ديكي-فولر، اذ ان جميع القيم المحتسبة اصغر من القيم الحرجة الدالة على عدم استقرارية السلسلة الزمنية عند المستوى، الا انها مستقرة عند الفرق الاول للسلسلة الزمنية، لذا عمد الباحث الى اخذ الفرق الاول للسلسلة الزمنية وبتباطؤ سنة واحدة، الا ان النتائج لم تكن معنوية وفيها ايضا جميع القيم المحتسبة المطلقة اصغر من القيم الحرجة، وعليه كان لزاما اخذ الفرق الثاني، وبعد اجراء الاختبار توصل الباحث الى استقرارية السلسلة الزمنية، اذ ان جميع القيم المحتسبة المطلقة عند مستوى معنوية ١%، ٥%، كانت اكبر من القيم الحرجة، وعليه نقبل الفرضية البديلة الدالة على استقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الثاني.

لم تختلف النتائج حسب اختبار فيليبس بيرون، اذ ان جميع القيم المحتسبة المطلقة عند المستوى اصغر من الجدولية الدالة على عدم استقرارية السلسلة الزمنية عند المستوى، الا انها اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني، اذ ان جميع القيم المحتسبة المطلقة اصبحت اكبر من القيم الجدولية وعليه تم قبول الفرضية البديلة باستقرارية السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية ١%، ٥%، حسب نتائج الجدول اعلاه.

ب- اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية

بعد اجراء تحليل لدالة الارتباطات الكلية والجزئية للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي Corrlegram ، تم التوصل الى النتائج الاتية:

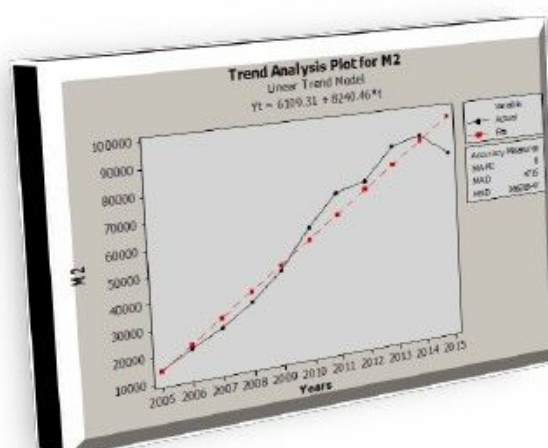
جدول (٣): قيم وشكل الانتشار لمعالم ACF، PACF للسيولة المحلية M^2

Date: 02/08/17 Time: 01:34						
Sample: 2005 2015						
Included observations: 11						
Prob	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.003	9.0203	0.794	0.794	1	*****	*****

0.001	13.297	-0.303	0.519	2	. ** .	. ****.
0.003	14.212	-0.209	0.226	3	. ** .	. ** .
0.007	14.251	-0.164	-0.044	4	. * .	. .
0.006	16.149	-0.200	-0.282	5	. ** .	. ** .
0.002	21.090	-0.010	-0.416	6	. .	. *** .
0.000	28.040	0.006	-0.441	7	. .	. *** .
0.000	36.341	-0.126	-0.417	8	. * .	. *** .
0.000	42.764	0.108	-0.300	9	. * .	. ** .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

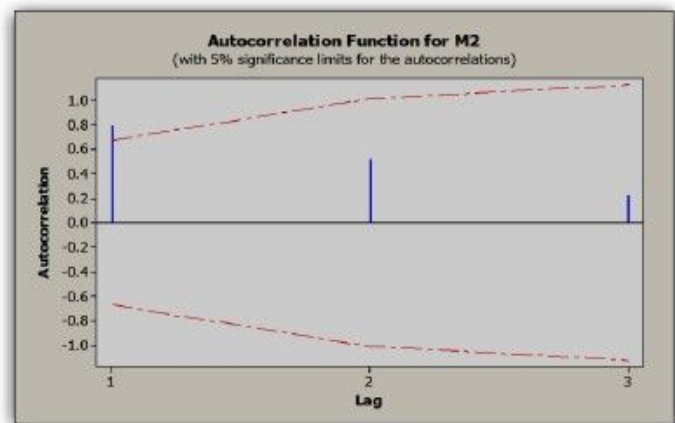
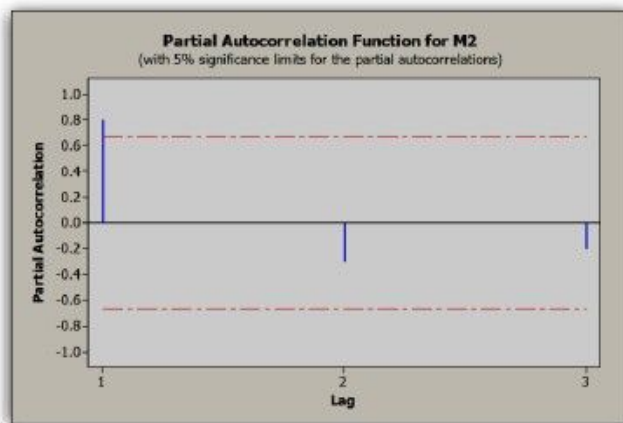
من خلال البيانات اعلاها، نلاحظ ان التباين يميل الى الثبات، الا ان الغالب على السلسلة الزمنية انها تميل الى الاتجاه العام بالارتفاع مع الزمن مما يدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية في المتوسط، ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب ان تقع قيم معاملات الارتباط داخل حدود الثقة بمستوى ٩٥% اي $-0.25 \leq r_k \leq +0.25$



شكل (٢): الاتجاه العام لمتغير M_2

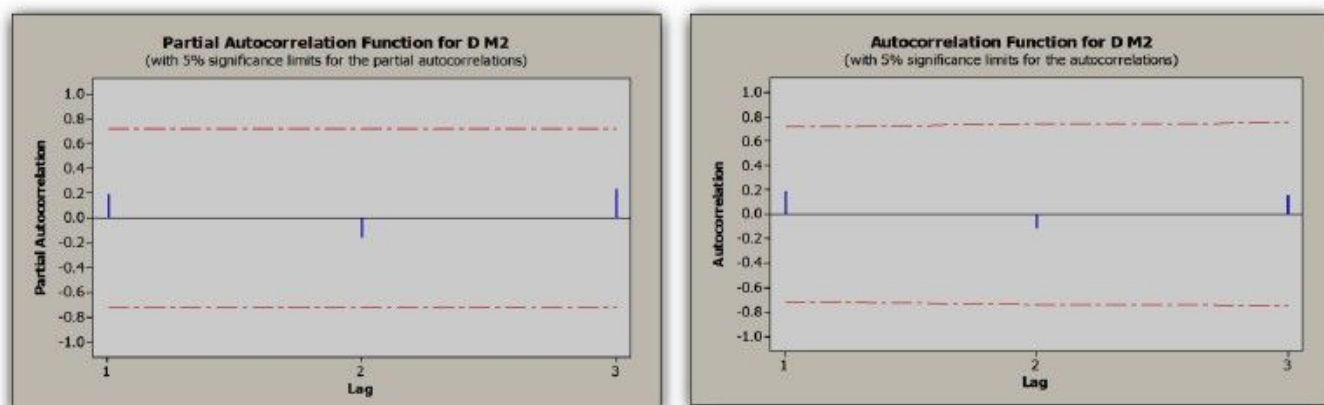
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

عند اختبار معنوية المعاملات الكلية لدالة الارتباط الذاتي باستخدام Q-stat Ljung&Box تم التوصل الى $(Q-stat = 42.764 > \chi^2_{26} = 26.757)$ ، مما يدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية في المتوسط لذا نرفض فرضية العدم والتي تشير الى تساوي معاملات الارتباط الذاتي مع بعضها ومساواتها للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والدالة على عدم استقرار السلسلة الزمنية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال رسم حدود الثقة لدالة الارتباط الذاتي والجزئي للبيانات الاصلية لمعرفة سلوك الدالة المبينة في الشكل ادناه:



شكل (٣): دالة الارتباطات الجزئية والكلية والجزئية لمتغير M_2 عند المستوى
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير دالة الارتباط

لذا تم معالجة عدم استقرار السلسلة الزمنية بأخذ الفرق الاول، اذ نلاحظ ان السلسلة الزمنية اصبحت مستقرة مما يعني ان سلسلة البواقي عشوائية وان النموذج اصبح جيد وملئم وحسب الشكل البياني الآتي:



شكل (٤) دالة الارتباطات الجزئية والكلية والجزئية لمتغير $M2$ بعد اخذ الفرق الاول
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير دالة الارتباط

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان جميع معاملات الارتباط الذاتي الكلي والجزئي اصبحت داخل حدود الثقة مما يعني ان السلسلة الزمنية اصبحت جاهزة لان تدخل نموذج الانحدار.

٣-١-٢ ميزان المدفوعات

أ- اختبار PP, ADF

بعد تحليل استقرارية السلسلة الزمنية لميزان المدفوعات العراقي تم التوصل الى النتائج الاتية:

جدول (٤) نتائج اختبار ديكي- فوللر و فيليبس بيرون للميزان المدفوعات

السلسلة المحلية M٢								النوع	مستوى المعنوية
Philips- Perron test				Deicky- Fuller test					
الفرق الثاني		المستوى		الفرق الثاني		المستوى			
المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية	المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية		
-4.949785	-3.0507	-1.687655	-2.9075	-٤.٦٤٩٨	-3.1714	-1.254594	-2.9677	١%	بدون حد ثابت
	-1.9962		-1.9835		-2.0056		-1.9890	٥%	
-4.711566	-4.8875	-2.236522	-4.4613	-٤.٤٨٥٥	-5.2459	-1.68398	-4.6405	١%	بعد ثابت
	-3.4239		-3.2695		-3.5507		-3.3350	٥%	
-4.198971	-6.1252	-2.506485	-5.4776	-٥.٠١٩٣	-6.6737	-2.28591	-5.7492	١%	بعد ثابت واتجاه زمني
	-٤.١٥٣٥		-4.0815		-4.5810		-4.1961	٥%	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي E-Views

حسب معطيات الجدول (٤)، يتضح ان السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى حسب اختبار PP, ADF، اذ ان جميع القيم المحتسبة اصغر من القيم الحرجة الدالة على عدم استقرارية السلسلة الزمنية وبالتالي وجود جذر الوحدة، لذا تم اخذ الفرق الاول، ولكن النتائج كانت غير معنوية اذ ان السلسلة الزمنية غير مستقرة، وعند اخذ الفرق الثاني تم التوصل الى استقرارية السلسلة الزمنية، اذ ان جميع القيم المحتسبة المطلقة اكبر من القيم الحرجة وبالتالي قبول الفرضية البديلة باستقرارية السلسلة الزمنية، وفيما يتعلق باختبار PP فقد تطابقت النتائج مع اختبار

DF بعدم استقرار السلسلة الزمنية، وان اخذ الفرق الاول لم يعطي نتائج احصائية معنوية لذا تم اخذ الفرق الثاني والتوصل الى استقرار السلسلة عندها، لذا تم قبول الفرضية البديلة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية،

ب- دالة الارتباط الذاتي

بعد اجراء اختبار لمعاملات الارتباط الذاتي الكلية والجزئية، تم التوصل الى النتائج الاتية:

جدول (٥) قيم وشكل الانتشار لـ BOT

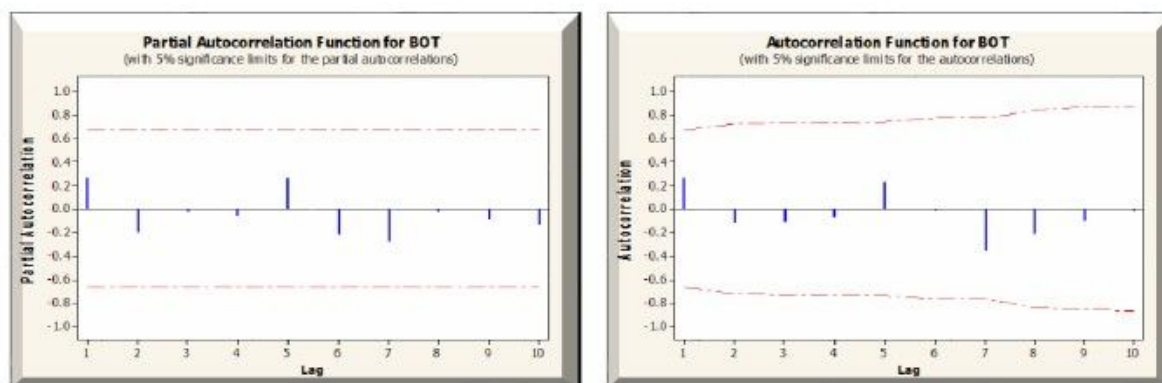
Date: 02/16/17 Time: 08:43						
Sample: 1 10						
Included observations: 10						
Prob	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.708	0.1402	-0.103	-0.103	1	. * .	. * .
0.768	0.5276	-0.173	-0.161	2	. * .	. * .
0.853	0.7844	-0.166	-0.122	3	. * .	. * .
0.934	0.8347	-0.017	0.050	4	. .	. .
0.538	4.0821	0.346	0.368	5	. ***.	. ***.
0.326	6.9441	-0.267	-0.309	6	. ** .	. ** .
0.337	7.9481	-0.131	-0.158	7	. * .	. * .
0.401	8.3373	-0.128	-0.081	8	. * .	. * .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان دالة الارتباط الذاتي AC تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية، اذ ان احصاءة Q-Stat اصغر من القيمة الجدولية لاختبار χ^2 ، اذ ان :

$$Q\text{-Stat}=8.337 < \chi^2=26.757$$

لذا نقبل فرضية عدم الدالة على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي الحكم على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير BOT، مما يعني وحسب الاختبارين السابقين DF,PP ان السلسلة الزمنية تعاني من اتجاه عام ولا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.



شكل (٥) دالة الارتباطات الجزئية والكلية والجزئية لـ BOT

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير دالة الارتباط الذاتي

من الشكل اعلاه يتضح بان جميع معاملات الارتباط الذاتي والجزئية داخل حدود الثقة ٥% ، وبالتالي الحكم على عدم وجود ارتباط ذاتي لقيم هذه السلسلة الزمنية وبالتالي صلاحيتها لان تدخل نموذج الانحدار الخطي.

٢-٣ بناء نموذج انحدار اثر السيولة المحلية على ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥

لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي يمكن التعبير عنها وفق ما يلي:

١-٢-٣ الصيغة الرياضية للنموذج:

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويمكن التعبير عن الدالة وفق الصيغة التالية

$$BOT = f(M_2)$$

ويمكن التعبير عن النموذج القياسي بالصيغة التالية:

$$BOT = b_0 + b_1 M_2 + u_i$$

حيث أن:

BOT : ميزان المدفوعات

M_2 : عرض النقد

u_i : متغير عشوائي

١ - تقدير وتحليل العلاقة:

تم تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بالاعتماد على البيانات الاحصائية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) والموضحة في الجدول رقم (١) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، وكانت النتائج بحسب المعادلة الآتية:

The regression equation is

$$BOT = ١٦.٧٨ - ٠.٢١١ \square ٢$$

R^2	$\bar{R}^2$	F	T	DW
23.9	15.4	2.28	3.68	1.57

٢-٢-٣ تقييم النتائج:

أولاً: التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

- ١- b_1 يشير الى عوامل أخرى تؤثر في ميزان المدفوعات BOT .
- ٢- b_1 : وكانت اشارتها سالبة اي ان التغير في عرض النقد M_2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في وضعية ميزان المدفوعات بمقدار $(-٠,٢١١)$ وبذلك اشارة الى ان تغير السيولة المحلية بالارتفاع تؤدي الى تغير اقل في صافي ميزان المدفوعات العراقي، لان ارتفاع السيولة يؤدي في كثير من الاحيان الى ارتفاع الاسعار مع ضعف الجهاز الانتاجي مما ينعكس على ميزان المدفوعات من خلال انخفاض تنافسية مكوناته مع العامل الخارجي، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (١) يتبين لنا بأن الزيادة التي حدثت في عرض النقد للمدة موضوع البحث قابلها انخفاض في الفائض المتحقق لميزان المدفوعات.

ثانياً: التقييم وفق المعايير الاحصائية والقياسية:

- ١- ان معامل التحديد R^2 والبالغ ٢٣,٩ يشير الى الاثر الضعيف الذي يتركه التغير في المتغير المستقل M_2 على التغيرات الحاصلة في المتغير التابع BOT ، وهذا يشير الى ان ٧٦% من التغيرات كانت غير مفسرة.
- ٢- بلغت قيمة t المحتسبة ٣,٦٨ وهي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية ٥% الامر الذي يدل على معنوية المعالم المقدرة احصائياً وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، ولأجل اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج المقدر ككل حسب اختبار F نجد ان قيمته المحتسبة البالغة ٢,٨٢ اصغر من قيمة F الجدولية عند مستويات معنوية (١%, ٥%) والتي بلغت (٨,٠٢)، (٤,٢٦) على التوالي.

لذا نقبل الفرضية العدم $H_0: b_1 = 0$ ، ونرفض الفرض البديل $H_1: b_1 \neq 0$ وهي نتيجة معقولة نتضح من خلال انخفاض قيمة R^2 حيث ان الاثر الذي يتركه التغير في M_2 على ميزان المدفوعات ضعيف.

٣- اما اختبار DW عند مقارنة القيمة المحتسبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥%

$$du = ١,٣٢ < ١,٥٧ < ٢$$

مما يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي اذ ان قيمته المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة ويقترّب من ٢.

٤ - النتائج والتوصيات:

عبر مسيرة البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

٤-١ النتائج:

١- تبين بأن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وعرض النقد حيث ان التغير في عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير بمقدار المعلمة (٠,٢١١-) وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، ومن ملاحظة الجدول رقم (١) يتبين بأن الزيادة في عرض النقد قابلها انخفاض في فائض ميزان المدفوعات وبالتالي فان المدخل النقدي الذي يرى بأن عرض النقد يفسر بشكل كبير تغير الوضعية الكلية لميزان المدفوعات في ضوء تغيرات عرض النقد لن يصلح لتفسير تغيرات وضعية ميزان المدفوعات العراقي كما اشارت اليها نتائج التقدير حيث ان R^2 بلغ (٢٣%) وهو ما يشير الى ضعف تأثير عرض النقد على ميزان المدفوعات في العراق للمدة موضوع البحث.

٢- ان تأثير عرض النقد على ميزان المدفوعات العراقي لمدة ٢٠١٥-٢٠٠٥ هو تأثير ضعيف حيث بلغ التأثير بحسب R^2 هو ٢٣,٩ أي ان التغيرات في عرض النقد لا تفسر التغيرات في ميزان المدفوعات الا بنسبة ٢٣,٩% مما يدل على التأثير الضعيف للمتغير المستقل.

٣- ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بحسب DW.

٤-٢ التوصيات:

١- ضرورة العمل على تحقيق نمو في القطاع الحقيقي عن طريق تنويع القاعدة الانتاجية في البلاد، والعمل على ايجاد مصادر اخرى للدخل.

٢- العمل على توجيه الانفاق الحكومي باتجاه اعادة بناء وهيكلية الجهاز الانتاجي والحد من الاستيرادات، وهذا يستلزم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية للسيطرة على عرض النقد، فضلا عن العمل على تحقيق التوازن وخصوصا في السوق السلعي وهذا يتم بترشيد الانفاق الحكومي، والتقييد من الانفاق وخصوصا على السلع الاستهلاكية والكمالية.

٣- العمل على وجود بدائل حقيقية لادارة عرض النقد وتحقيق الاستقرار النقدي بدلا من الاعتماد على تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق الايرادات النفطية، ومزاد بيع وشراء العملة لان هذا الخيار، انما يمثل عملية استنزاف للثروة، فضلا عن ان الاستقرار سواء في سعر الصرف او معدلات التضخم انما يعد وفق تلك الصيغة استقرار هش وبالتالي ضرورة العمل على البحث عن خيارات اخرى ممكنة سواء في ادارة سعر الصرف وسعر الفائدة وبما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات.

قائمة المصادر :

١. النجار، اسكندر مصطفى، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص ١٠٧.
 ٢. عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٧٤.
 ٣. حسن، صلاح محمود، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، م ١، ١٩٨٨، ص ١٦٠.
 ٤. حشيش، عادل احمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٩٨.
 ٥. علي، عبدالمنعم السيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٦، ص ١٢٠.
 ٦. الحسني، عرفات نقي، التمويل الدولي، دار مجدولاي، عمان، ٢٠٠٢، ص ١١٥.
 ٧. الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ١٠٦.
٨. Harry B . Johnson " Essays in Monetary Economics " Mc Graw – Hill , Canada, *2nd Edition, 1969 . p*
 ٩. Baltagi, B,H, Econometrics, ٢nd, Edition, New York, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1999, p363.
 ١٠. Fuller, W. A. (1976). Introduction to Statistical Time Series. New York: John Wiley and Sons. ISBN 0-471-28715-6.